

سلطة التشريعية هي سلطة وضع القوانين، وبالتالي فإن هذا الصططلي يدعل لذن حذع وبالصفهوم العضوي يصكن القول بذنن هذا الصطططلي يدعل لذن الص سسذات التذي اصذارو الوظيفذة التشنريعية، و ذادل مذا اسذتصل هذا العاذارل للع لذة لذن الارلصذان، بصعند طلاق مططلي السلطة وهذا الع لذة الضيقة اسذتعل مثلا من خلال ما انص ليه العساير/ مثل العستور الجزائري لسنة لذن هنذه: ريصذارو السذطة التشنريعية برلصذان يتكذنون مذن ذرقتين، ولد حطري بين الارلصان والسلطة التشريعية، انص لد هنه: ركل رفة من ر فتي الارلصان لهذا السذيادل فذي ذعاد القذانون والتطنوي وبالتالي فإن الارلصان الجزائري وفقا للعستور كصا رهينا، له السذيادل فذي ذعاد القذانون فإن يفترض كلصة رالسيدلر الصاكورل فذي الفقذرل الثانية مذن اصذني للارلصذان بمرفتيذه مطلق الحريذة فذي سذن القذانون مذن مرحلة الإعاد لد اية مرحلة الصوافقة ليه بتطوي ه ضاء الارلصذان، لذن مذن يذر اعخل هي سلطة هو م سسة هخر من م سسات العولة في الارلصان خلال مصارسته للسهذام مذر الذاي يكذنون ذادل مطروحذا بهذا الاسذاطة فذي التجذاري الارلصانية الصقارنذة، بحيث اكون ه ذ يطذرا ذادل التساؤل: هل يقوم الارلصان بطفته سلطة اشريعية بالقيام بسن القانون بطفة سيادية وبعون بين السلطات؟. واتصة لتحصيع مفهوم السلطة التشريعية، فقل، الجزائري خول رئي ا 142 ولذن لذن هنذه: رلذري الجصهورية هن يشرع بنوامر في مسائل اجلة في حالة شمور الصجل الشعاي الذوطني هو ر، كصذذا مذنني نفذ العسذذتور لذرري 01 التن يصيذة، الصخططة للقدانونر، اسنرا حقا. القذوانين، بذل ن السذطة التشنريعية هذي سذطة مركانة مذن كذل الص سسذات التذي مذنني لهذا العستور سلطة سن القوانين، الصرن بين السلطات، هين يكون التعاون والتكامل بذنن الارلصذان والسذطة التنفيايذة، كصا هو الحال في الجزائري)، مريكية، الارلصذان فقذرل، التشريع،